

حضرات المساهمين الكرام،،

بالنيابة عن مجلس إدارة شركة مسقط للتمويل ش.م.ع.ع، يسرني أن أقدم لكم تقرير مجلس الإدارة للربع المنتهي في يونيو 2025.

الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال

شهد الربع الثاني من عام 2025 استقراراً ونموً ملحوظاً في الاقتصاد العُماني، مدعوماً باستمرار تنفيذ رؤية عُمان 2040 وجهود التنويع الاقتصادي. وحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2.5%، مع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.4%. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3% سنوياً من عام 2025 إلى عام 2029، مما يعكس مساراً إيجابياً يدعم بيئة أعمالنا.

لا يزال المشهد الاقتصادي الكلي مواتياً، حيث ارتفع عرض النقد بمعناه الواسع (2M) إلى 25.4 مليار ريال عُماني، مسجلاً نمواً قدره 6.9% مقارنة في مايو 2024. ولا تزال السيولة في النظام المالي وفيرة، مما يعزز فرص الإقراض والاستثمار. وانخفض سعر الفائدة على الإقراض المحلي بين البنوك العُمانية إلى 4.394% في مايو 2025، من 4.457% في ديسمبر 2024 و5.501% في مايو 2024، مما ساهم في تهيئة بيئة مواتية لأنشطة التمويل. وظل التضخم معتدلاً، حيث أظهر مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعاً سنوياً بنسبة 0.6% في مايو 2025، وفقاً للبنك المركزي العُماني. ويُعد هذا الاستقرار دليلاً على فعالية السياسات النقدية للبنك المركزي العُماني.

على الرغم من هذه المرونة، تُشكل المخاطر العالمية، مثل تصاعد الحروب التجارية، تحديات. قد يؤثر فرض تعريف جمركية بنسبة 10% على جميع واردات أكبر اقتصاد في العالم، إلى جانب رسوم جمركية "متبادلة" إضافية على بعض الدول، على التجارة العالمية. وقد دفع هذا صندوق النقد الدولي إلى خفض توقعاته للنمو العالمي لعام 2025 إلى 2.8%، مقارنة بتوقعات سابقة بلغت 3.3%. ارتفع الدين العالمي بمقدار 7.5 تريليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2024 ليصل إلى مستوى قياسي يتجاوز 324 تريليون دولار أمريكي، مدفوعاً بالإنفاق الحكومي العالمي في ظل ارتفاع أسعار الفائدة. وبينما قد لا تشهد دول مجلس التعاون الخليجي تأثيراً مباشراً كبيراً، فإن التأثيرات غير المباشرة، مثل اضطرابات سلاسل التوريد وتقلب أسعار النفط، قد تُشكل تحديات للاقتصاد العالمي. كما قد يُؤخر ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة تخفيضات أسعار الفائدة، مما قد يؤثر أيضاً على قرارات السياسة النقدية لمكتب الميزانية في البنك المركزي العماني. وللتخفيف من هذه المخاطر، نعمل على تعزيز أطر تقييم المخاطر لدينا وتنويع محفظة الإقراض لدينا للتركيز على القطاعات المرنة.

نتائج الأعمال

في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥، قامت شركتكم بإدارة أعمالها الجديدة بشكل استراتيجي، بعد النمو الكبير الذي شهدته في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤. وقد سمح لنا ذلك بتقييم أداء محفظة أعمالنا وتعزيز احتياطات السيولة بشكل كبير، مما وضع الشركة في موقع متقدم لمرحلة نموها التالية. ويبقى تركيزنا منصّباً على ضمان أعمال عالية الجودة بأسعار مثالية.

وننتيجة لذلك، بلغ إجمالي الاستثمار في مديني التمويل 155 مليون ريال عماني في 30 يونيو 2025، بزيادة عن 139 مليون ريال عماني في العام السابق، على الرغم من التباطؤ الطفيف عن 159 مليون ريال عماني المبلغ عنها في 31 مارس 2025. وعلى نحو مماثل، توسع صافي الاستثمار في مديني التمويل إلى 98 مليون ريال عماني في 30 يونيو 2025، بزيادة عن 92 مليون ريال عماني في العام السابق، وانخفاض طفيف عن 100 مليون ريال عماني في الربع السابق.

في الربع الثاني من عام 2025، حققت شركتكم صافي ربح قدره 520 ألف ريال عُماني، وربحاً تشغيلياً قدره 1,706 آلاف ريال عُماني. والجدير بالذكر أن الربح التشغيلي قبل تغيرات رأس المال العامل للأشهر الستة الأولى من عام 2025 ارتفع إلى 3,854 ألف ريال عُماني، مقارنة بـ 2,762 ألف ريال عُماني في الفترة نفسها من العام الماضي. وقد تم توظيف جزء من هذا الربح بشكل استراتيجي لتخفيض الالتزامات، بما في ذلك الديون عالية التكلفة.

ملخص النتائج المالية على النحو التالي:

المبلغ بالريال العماني			
التفاصيل	30 يونيو 2025	30 يونيو 2024	% التغيير
صافي الاستثمار في مديني التمويل	97,517	91,641	6
الدخل الإجمالي	5,620	4,569	23

إجمالي النفقات بما في ذلك تكلفة الفائدة	(3,914)	(3,671)	7
الربح التشغيلي	1,706	898	90
صافي الربح بعد الضريبة	520	149	249

الإقراض المستدام والأثر الاجتماعي

تلتزم شركتكم بالشمول المالي المستدام، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية لسلطنة عُمان. في الربع الثاني من عام 2025، واصلنا تركيزنا على إقراض الأفراد، باعتباره محركًا رئيسيًا للتنمية المستدامة. وقد سجل معدل الوفيات السريع - الذي يُعرّف بأنه تحول الحسابات إلى حسابات متعثرة خلال عام واحد من الصرف - ارتفاعًا طفيفًا ليصل إلى حوالي 0.7% في الربع الثاني من عام 2025. ويُقارن هذا مع 1.1% في عام 2021، و0.6% في عام 2022، و0.3% في عام 2023، و0.2% في عام 2024، و0.4% في الربع الأول من عام 2025. وبينما تعكس هذه الزيادة ديناميكيات دورة الائتمان الأوسع، إلا أنها خففت جزئيًا من خلال استراتيجيات التسعير المُحسَّنة المُطبقة في قطاع التجزئة. كإجراء احترازي، قررت شركتكم زيادة تكلفة المخاطر بمقدار 85 نقطة أساس لتصل إلى 2.83%، مما عزز تغطية المخصصات لدينا إلى 73.2% اعتبارًا من 30 يونيو 2025، ارتفاعًا من 72.5% في 31 مارس 2025. وتظل نسبة التغطية أعلى بكثير من متوسط القطاع البالغ 64.4% اعتبارًا من 31 مارس 2025.

إلى جانب أنشطتنا المالية الأساسية، تدعم شركتكم بنشاط تنمية الشباب العُماني. فقد أطلقنا خلال الربع الأخير برنامجًا لتمويل الموظفين الواعدين للحصول على مؤهلات جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA). كما توفر فرصًا للتعليم والتوظيف، بما في ذلك التدريب أثناء العمل، مع إمكانية التوظيف بدوام كامل للشباب العُمانيين الموهوبين.

استراتيجية التمويل

تواصل شركتكم تنفيذ استراتيجيتها المتمثلة في الحفاظ على قاعدة تمويل متنوعة بتكلفة معتدلة. ندير بنشاط مجموعة متنوعة من مصادر التمويل، بما في ذلك خطوط الائتمان المصرفية وودائع الشركات. خلال هذا الربع، عززنا بشكل كبير احتياطياتنا من السيولة، مما أدى إلى تحسن ملحوظ بنسبة 912% في حدود الودائع المصرفية المتاحة غير المستغلة، وهو مقياس رئيسي للسيولة. وقد تحقق ذلك من خلال توطيد علاقاتنا مع البنوك ومودعي الشركات. وقد ارتفعت وودائع الشركات، وهي أداة تنويع حيوية، بنسبة 20.5% على أساس ربع سنوي و34.4% على أساس سنوي، لتصل إلى 25.8 مليون ريال عماني في 30 يونيو 2025. ويعزز تركيزنا على تعزيز وودائع الشركات علاقات ذات منفعة متبادلة. حيث يستفيد المودعون من عوائد جذابة على أموالهم، بينما تستفيد شركتكم من تنويع التمويل المعزز بتكلفة أقل وفرص البيع المتبادل.

شركتكم على أهبة الاستعداد لتصبح أول شركة تمويل وتأجير تمويلي تُطلق برنامج سندات. لقد عيّنا بنكًا استثماريًا مرموقًا وحصلنا على الموافقات اللازمة لإصدار الشريحة الأولى ضمن هذا البرنامج. ستنجح هذه المبادرة مشاركة أوسع للمستثمرين، الذين سيستفيدون من أسعار الفائدة التنافسية التي تُقدمها شركتكم. وبفضل احتياطيات السيولة المُعززة هذه، تتمتع شركتكم بمكانةٍ ممتازةٍ للاستفادة من فرص النمو المستقبلية.

الريادة في التميز الرقمي لرضا عملاء لا مثيل له

تُعَد التكنولوجيا الركيزة الأساسية لرسالة شركتكم، المتمثلة في تحقيق كفاءة تشغيلية استثنائية ورحلة عملاء سلسة. وبصفتها شركة رائدة في هذا المجال، أحدثت شركتكم ثورة في عالم الإقراض قبل ما يقرب من عقد من الزمان من خلال طرح أول نظام لإصدار القروض في سلطنة عُمان ضمن قطاع شركات التمويل الصغيرة. واستنادًا إلى هذا الإرث، قمنا بتطوير وتطبيق منصة متطورة لإصدار القروض في الربع الأول من عام 2025. وفي الربع الثاني من عام 2025، واصلنا توسيع نطاق التكامل على هذا النظام، ونجري حاليًا اختبار نظام "اعرف عميلك" الإلكتروني وتوقعات التطبيقات الرقمية، مُحَرِّزين تقدمًا نحو هدفنا المتمثل في رقمنة رحلة العميل بشكل شامل. ونطمح إلى أن نصبح أول شركة تمويل صغيرة تُحقق صراحةً فوراً للقروض من خلال عملية رقمية بالكامل، بأقل تدخل بشري ودون المساس بجودة الأصول.

إدراكًا للدور المحوري لقنوات الهاتف المحمول في دورة حياة العملاء اليوم، تعمل شركتكم على تطوير تطبيق جوال مبتكر يُعيد تعريف مفهوم الراحة. سيوفر هذا التطبيق المتطور، المُدمج بتقنيات متقدمة، تجربة سلسة وشاملة، تشمل إصدار القروض مباشرةً، مما يضمن للعملاء الوصول إلى خدماتنا في أي وقت ومن أي مكان. ويجري تطوير هذا التطبيق الجوال وفق الجدول الزمني المحدد لإطلاقه خلال العام الحالي.

بالنظر إلى ما تبقى من عام ٢٠٢٥، نتوقع شركتكم أن تواصل التكنولوجيا إعادة تشكيل مشهد الخدمات المالية. التزامنا راسخ: استغلال هذه التطورات لتقديم حلول آمنة وفعالة وموجهة للعملاء، مع الحفاظ على التميز التشغيلي.

توقعات الأعمال لعام ٢٠٢٥

يواصل الاقتصاد العُماني إظهار مرونة قوية ونظرة مستقبلية إيجابية، مدعومًا بترقيات التصنيف الائتماني الأخيرة وجهود التنويع الاستراتيجي. وقد تحقق إنجاز هام في يوليو ٢٠٢٥ برفع وكالة موديز للتصنيف

الائتماني لعمان إلى الدرجة الاستثمارية (Baa1 من Ba1) مع نظرة مستقبلية مستقرة. ويأتي ذلك عقب رفع مماثل من وكالة ستاندرد آند بورز في سبتمبر ٢٠٢٤ إلى BBB- مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتأكيد وكالة فيتش لتصنيفها الائتماني عند "BB+" مع نظرة مستقبلية إيجابية في ديسمبر ٢٠٢٤. وتعكس هذه الترفيحات مجتمعة تحسن مؤشرات الدين العام، وتعزيز الوضع المالي، وكفاءة الإدارة المالية، مما يعزز قدرة الحكومة على امتصاص الصدمات الاقتصادية، ومن المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاقتراض للسلطنة. وبشكل عام، لا يزال المشهد الاقتصادي العماني داعماً، ويوازن بفعالية بين نقاط القوة المحلية وعدم اليقين العالمي.

تُعدّ جهود عُمان الاستباقية لتنويع مصادر دخلها أساسية لاستقرارها المالي على المدى الطويل. فموقعها الاستراتيجي، وبنيتها التحتية المتينة، ومناطقها الحرة المتطورة، تُهيئها للاستفادة من سلاسل التوريد العالمية المتطورة، مما يؤدي إلى زيادة إعادة التصدير والاستثمار الأجنبي. والجدير بالذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر في عُمان شهد زيادة ملحوظة بنسبة 20.59% ليصل إلى حوالي 30.61 مليار ريال عماني بنهاية الربع الأول من عام 2025، مع مساهماتٍ كبيرة من قطاعاتٍ رئيسيةٍ مثل استخراج النفط والغاز، والتصنيع، والوساطة المالية.

بالنظر إلى المستقبل، يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عُمان بنسبة 3% سنوياً حتى عام 2029، مدفوعاً بشكل رئيسي بتوسع القطاعات غير النفطية. ومن المتوقع أن يُسهّم هذا التوقع الإيجابي، إلى جانب السياسة النقدية التيسيرية للبنك المركزي العماني، في دعم نمو الائتمان والاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد.

ستواصل شركتكم متابعة التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية عن كثب، مع تكييف استراتيجياتها للاستفادة من الفرص الناشئة مع التخفيف من المخاطر المحتملة بحكمة. نحن في وضع جيد للاستفادة من هذه الحوافز الاقتصادية الإيجابية.

شكر وتقدير

بالنيابة عن مجلس الإدارة والشركة، أود أن أتقدم بخالص امتناننا وأطيب تمنياتنا لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، حفظه الله ورعاه، لقيادة سلطنة عُمان بحكمته ورؤيته الثاقبة نحو طريق الأزدهار.

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لحكومة جلالة السلطان المعظم، والبنك المركزي العماني، وهيئة الخدمات المالية، والهيئات التنظيمية الأخرى على دعمهم وتوجيههم المتواصل. كما نتقدم بالشكر الجزيل لعملائنا على رعايتهم ودعمهم المتواصل، ولمصرفينا ومودعينا على ثقتهم الراسخة ودعمهم المتواصل، ولجميع المساهمين على ثقتهم في مجلس الإدارة. وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن تقديرنا لجميع الجهات المعنية، ولإدارة الشركة المتفانية وموظفيها على جهودهم الدؤوبة والتزامهم ودعمهم المتواصل.

بالنيابة عن مجلس الإدارة

فيصل بن محمد اليوسف

رئيس مجلس إدارة شركة مسقط للتمويل ش.م.ع.ع